

العمد في حقه اصلي ومناكر وهي ثابتة له في احكامه ولهذا منها
عما لا يعتد به هو وان اعتدته فلكونه في حقه اقوى اثر بالنسبة
لمزوجه وكونها ضعيفا في حقه احتاج الى عاخذ ومقوم هو
الوطى فتامله ثم ان قطع بتميزها السود الى اخوه قد يقال
نعم هنا لا موقع لها لانه مع القطع بالتميز بالملاءمة لا دخل
للاجتهاد فيه لانه من باب الظنيات ومع الملاءمة القطعية
هو من باب القطعيات وقد يجاب بان الاستئنا منقطع
بالنسبة لصورة الشرح وقد يقال عيكن اتصاله في صورة اخرى
وهي ان يختلط حاله له سودا مثلا بنسبة لا يعلم لو هي
فهو هنا يبحث عن الواهين فمن رها ايضا علم انها غير
محرمة او سودا فهي محرمة لكن ان حصل له علم بانها
كلهن بيض ما عدا الحرمة فان لم يحصل له علم بهذه الكلية
امسك عنهن فوجد هنا الاجتهاد تارة وعدمه اخرى فخص
الاستئنا نظرا للاول في شرح قبل تحريف ونسخ او بعد احد
ولم يجتنبوا المبدل قيل احدهما صادق بالنسخ وحده وبالقرين
وحده وانما يحتاج للقيد في الثاني فقط انتهى وهو استراخ
وغفلة لانه اذا فرض صدقه بالنسخ وحده كان معناه انه
لم يوجد منه تبديل فكيف يتوهم قبول القيد له بخلاف القيد
فانه الذي فيه التبديل فلا بد ان يقال ولم يجتنبوا المبدل
في شرح كالعقد في شرط حلها ولو تك حرة وامة ثم اسلموا
الى اخوه قيل هذه لا تتعلق بها بالمتن فليس هذا محلها انتهى
وهو غفلة واضحة بل هذه وارادة على المتن كما يعلم بادي تأمل
لانه حد الله تعالى وهو لا يثبت

باليقين

سار القرون

باليقين المراد ورة قد ينافيه ما ياتي في السوقة ان حدها اثبت
بها على تناقض فيها الا ان يفرق بان المخطئ ثبوت المال
ولذا توقف بالطبع على طلبه واليمين تنبئ بخلافه هنا فان
الزنا محض حق لله تعالى فلا مدخل لليقين فيه ولذا كانت من
خصوص هذه المسئلة للضرورة فتامله والمرأة ١٢
الخامسة الى اخوه ان قلت ان المتن صريح في فتحه ان وتقدر
السارح يقول يفتق كسرهما ففيه تغيير للمتن وهو مريب
وان وقع فيه بعض الاكابر كالحافظين ابن حجر والسيوطي في
شرح العقدة وشرح الفقيه ابن مالك قلت لا تغير فيه لان
يقول داخله على جملة ان ومعملها فوجب بقاؤها على
حالها لانه اشرف بقاعه الصيرفي انه للحجرات لا يصرح
به ابن العاد وليس معنى كونها اشرفها ان فيه ثوابا زائدا
من حيث ذاته لان ذلك متوقف على صحة وروده عنه
صلى الله عليه وسلم وانما معناه ان من شأن الامام
ان يكون افضل القوم فكان محله اشرف بقاع المسجد
بتمالك حيث انقضا الخوع عن من الخوع عدم الطلب
وظهور الصدق بالصدق او كذبه بوضوحه على فيه اي
يد اخرا وامرأة اخرى على فم الملاعن وهذا واضح لا يتوقف
في حقه لكن قال ابو زرعة سمعت شيخنا البلقيي يقول
في الحديث ان الشخص يضع يده على فم نفسه اسارة
الى الكفا في الملاعن عن الخامسة ليزجر بذلك لانه
يضع يده على فم الملاعن وهو بعيد انتهى واستبعاد صحاح
بل ينبغي ان يقال هو من تفرداته التي ليست بذلك في شرح